

شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

التقرير السنوي 2014



وساطة
WASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك. مقفلة

التقرير السنوي

2014

شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

التقرير السنوي 2014



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت



سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت



سمو الشيخ جابر المبارك الصباح

رئيس مجلس الوزراء

شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

التقرير السنوي 2014



أعضاء مجلس الإدارة



السيد / فواز سليمان الأحمد



السيد / عماد أحمد تيفوني



السيد / حمد نادر العيسى



السيد / عادل محمد بهبهاني



السيد / خالد يوسف المفرج



السيد / عبدالله عادل الشرهان



السيد / صالح علي الرومي

كي آي سي وساطة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

التقرير السنوي 2014

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أما بعد،،،

أخواتي وإخواني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع به كل عام لأتشرف بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي لنطلعكم على ملخص العام المنصرم وما تحقق من إنجازات وخطوات جادة في سبيل تطوير عمل شركتكم، معتمدين بعد الله سبحانه وتعالى على ثقافتكم ودعمكم، آملاً بأن يكون انعكاس الوضع في عام 2014 حافزاً مستقبلياً نبني عليه آمالنا، ونستثمر فيه خبراتنا في مجال الأعمال والوساطة المالية.

الأخوات والأخوة الكرام:

لا يغيب عن بال أي اقتصادي بأن استقرار الوضع العالمي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في أي بلد من البلدان، ومن هنا نرى أن في بلدنا العزيز بأن حالة التهدة السياسية التي تشهدها الكويت بعد حالة الإحتقان السياسي في الفترة الماضية أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة ضئيلة، على الرغم من عدم الوصول الفعلي إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لتلبية طموحات أبناء المجتمع الكويتي.

الأخوات والإخوة الكرام

على المستوى الإقليمي والدولي فإن تراجع سعر برميل النفط ساهم في الانحراف السلبي لأداء أسواق المنطقة حيث أنهى العام 2014 على سعر 40 دولار أمريكي لبرميل النفط الكويتي تقريباً، مما ساهم بشكل مباشر

في انخفاض أسواق الأوراق المالية، حيث انخفض سوق الكويت للأوراق المالية مع انخفاض سعر برميل النفط العالمي، وانخفض المؤشر السعري خلال العام 2014 عند مستوى 6,536 نقطة، مقارنة مع إقبال 2013 الذي كان عند مستوى 7,542 نقطة.

وشهد المؤشر الوزني انخفاضا على وقع عمليات شهدتها بعض الاسهم في فترات متفاوتة خلال 2014 المنصرم، حيث بلغت خسائر المؤشر نقطة ما نسبته 3.1 % حيث أقلل عند مستوى 439 نقطة وكان قد أنهى العام 2013 عند مستوى 453 نقطة.

الأخوات والإخوة الحضور الكريم

يطيب لي اليوم بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31 آمليين من المولى عز وجل أن يكون العام 2015 منعطفًا نحو الأداء الجيد في سوق الكويت للأوراق المالية حيث أن شركات الوساطة المالية مرت بأزمات مالية بعضها مازال موجوداً على المستوى المحلي والعالمي خاصة أن طبيعة عملها تعتمد على نشاط الاستثمار وحركته بغض النظر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه.

أخواتي وإخواني:

اسمحوا لي أن أستعرض لكم ما تم القيام به خلال العام الماضي:

- استلام ترخيص مزاولة مهنة الوساطة المالية من هيئة أسواق المال خلال العام 2014.
- تعيين واستقطاب موظفين بإمكانات وخبرات تراهن الإدارة على قدرتها في تحسين أداء الشركة.
- عملنا على استيفاء طلبات التوافق والالتزام مع متطلبات هيئة أسواق المال.

الحضور الكريم

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ العام للاقتصاد، ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية اعتدنا على مبدأ الشفافية في التعامل مع المساهمين وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية فإننا نقدم لكم بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية للشركة للعام المالي المنتهي في 2014/12/31 على النحو التالي:

فيما يتعلق بالنتائج المالية فقد حققت الشركة صافي خسائر 371,880 دينار كويتي خلال العام 2014
بياناتها كالتالي: -

التفاصيل	2014 دينار كويتي	2013 دينار كويتي	الارتفاع/ الانخفاض	نسبة الارتفاع/ الانخفاض
الإيرادات	532,275	836,583	304,308	36.380 % ↓
المصاريف	904,155	790,049	114,106	14.440 % ↑
صافي أرباح / خسارة السنة	(371,880)	46,534	(418,414)	899.160 % ↓

حيث أن نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2014: 2.660%.

ونسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2014: 4.520%.

هذا ويتعهد مجلس الإدارة للسادة المساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات والتقارير المقدمة للجمعية العمومية وذات الصلة بنشاط الشركة.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للإخوة المساهمين على الثقة الكبيرة ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن وتحقيق نتائج وعوائد ربحية جيدة تعود على المساهمين جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فواز سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة

شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)
البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014



شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1 - 2
بيان المركز المالي	3
بيان الدخل	4
بيان الدخل الشامل	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية	6
بيان التدفقات النقدية	7
إيضاحات حول البيانات المالية	8 - 26

تقرير عن البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة به للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن الأعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مراقب الحسابات، وتتضمن تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالأعداد والعرض العادل من قبل الشركة للبيانات المالية، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للشركة. يشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المهمة التي أجرتها إدارة الشركة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي تدقيق.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 واللائحة التنفيذية وتعديلاتهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، ولم يرد لعلمنا أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 واللائحة التنفيذية وتعديلاتهما، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

كذلك من خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

قيس محمد النصف

مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة "أ"

من BDO النصف وشركاه

2013	2014	إيضاحات	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		موجودات غير متداولة
15,000,000	15,000,000	5	أصل غير ملموس
398,693	376,631	6	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
34,046	35,527	7	ممتلكات ومعدات
49,460	18,947	8	برامج كمبيوتر
532,194	565,566	9	استثمارات متاحة للبيع
16,014,393	15,996,671		
			موجودات متداولة
247,816	254,828	10	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
407,161	135,000	11	ودائع لأجل
163,885	70,420	12	نقد بالصندوق ولدى البنوك
818,862	460,248		
16,833,255	16,456,919		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
20,000,000	20,000,000	13	رأس المال
750,000	750,000	14	علاوة إصدار
376,974	376,974	15	احتياطي إجباري
376,974	376,974	16	احتياطي اختياري
105,563	79,019		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(5,103,018)	(5,474,898)		خسائر مرحلة
16,506,493	16,108,069		
			المطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
159,737	153,809		مخصص نهاية الخدمة للموظفين
			مطلوبات متداولة
167,025	195,041	17	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
326,762	348,850		إجمالي المطلوبات
16,833,255	16,456,919		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

فهد الشريعان
الرئيس التنفيذي

فواز سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة

الإيرادات	إيضاحات	2014 دينار كويتي	2013 دينار كويتي
صافي إيرادات عمليات تداول		472,487	776,923
ارباح من بيع استثمارات متاحة للبيع		10,666	10,115
إيرادات ودائع لاجل		2,545	3,841
توزيعات أرباح نقدية	18	27,841	41,478
إيرادات أخرى		18,736	4,226
		<u>532,275</u>	<u>836,583</u>
المصاريف والاعباء الأخرى			
مصاريف عمومية وإدارية	19	(856,534)	(727,961)
استهلاك وإطفاء	8,7	(47,621)	(49,963)
		<u>(904,155)</u>	<u>(777,924)</u>
(خسارة)/ ربح السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(371, 880)	58,659
زكاة		-	(625)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		-	(11,500)
صافي (خسارة)/ ربح السنة		<u>(371,880)</u>	<u>46,534</u>

إن الإيضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2013 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	إيضاحات	صافي (خسارة)/ربح السنة
46,534	(371,880)		
			بنود (الخسارة)/الأرباح الشاملة الأخرى
			بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:
5,988	(22,062)	6	(خسائر)/أرباح من إعادة تقييم حصة في نظام ضمان عمليات الوساطة
9,008	(10,271)	9	المحول لبيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع
17,133	5,789	9	أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
32,129	(26,544)		(الخسارة)/الأرباح الشاملة الأخرى
78,663	(398,424)		إجمالي (الخسارة)/الأرباح الشاملة للسنة

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

مجموع حقوق الملكية	خسائر مرحلة	إحتياطي التغير في القيمة العادلة	إحتياطي إختياري	إحتياطي إجباري	علاوة إصدار	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
16,427,830	(5,149,552)	73,434	376,974	376,974	750,000	20,000,000	الرصيد في 1 يناير 2013
46,534	46,534	-	-	-	-	-	ربح السنة
32,129	-	32,129	-	-	-	-	دخل شامل آخر
78,663	46,534	32,129	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
16,506,493	(5,103,018)	105,563	376,974	376,974	750,000	20,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
16,506,493	(5,103,018)	105,563	376,974	376,974	750,000	20,000,000	الرصيد في 1 يناير 2014
(371,880)	(371,880)	-	-	-	-	-	خسارة السنة
(26,544)	-	(26,544)	-	-	-	-	خسارة شاملة أخرى
(398,424)	(371,880)	(26,544)	-	-	-	-	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
16,108,069	(5,474,898)	79,019	376,974	376,974	750,000	20,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2014

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2013	2014	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
دينار كويتي	دينار كويتي		(خسارة)/ربح السنة
46,534	(371,880)		
			تعديلات لـ:
49,963	47,621	8,7	الإستهلاك والأطفاء
(10,115)	(10,666)		أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع
(3,841)	(2,545)		إيرادات ودائع لأجل
(41,478)	(27,841)	18	توزيعات أرباح
46,232	74,738		مخصص نهاية الخدمة للموظفين
87,295	(290,573)		
			الحركة على رأس المال العامل:
34,787	(7,012)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
44,538	28,016		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
166,620	(269,569)		النقد (المستخدم في)/الناتج من العمليات
(12,386)	(80,666)		مخصص نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
154,234	(350,235)		صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(24,005)	(12,309)	7	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
(3,000)	(6,280)	8	المدفوع لشراء برامج كمبيوتر
(20)	(45,654)	9	المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع
77,033	18,466		المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
(202,847)	272,161		ودائع لأجل
41,478	27,841	18	توزيعات نقدية مستلمة
3,841	2,545		إيرادات ودائع لأجل مستلمة
(107,520)	256,770		صافي النقد الناتج من/الأنشطة الإستثمارية
46,714	(93,465)		صافي (النقص)/الزيادة في النقد بالصندوق ولدى البنوك
117,171	163,885		النقد بالصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
163,885	70,420	12	النقد بالصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات على الصفحات من 8 إلى 26 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة كي آي سي للوساطة المالية (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
- شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن مركز الشركة ومحلها القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب. 26502 صفاة - 13086 الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 فبراير 2015 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2014

يسري عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسير واحد على السنة الحالية وقد تم تطبيقها في البيانات المالية. فيما يلي بيان مفصل لطبيعة وأثر كل تعديل وتفسير تم تطبيقه من قبل الشركة.

- المنشآت الاستثمارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 و 12 ومعياري المحاسبة الدولي 27)
تم إجراء تعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية 10: البيانات المالية المجمعة، والمعيار الدولي للتقارير المالية 12: الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المنفصلة، وذلك من أجل ما يلي:
 - تزويد "المنشآت الاستثمارية" (كما هو مبين) بإعفاء من تجميع شركات تابعة معينة، فبدلاً من ذلك طلب قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الاستثمار في كل شركة تابعة مؤهلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية أو معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس.
 - طلب إفصاحاً إضافياً عن سبب اعتبار المنشأة منشأة استثمارية، وتفصيل الشركات التابعة غير المجمعة للمنشأة، وطبيعة العلاقة وبعض المعاملات بين المنشأة الاستثمارية وشركاتها التابعة.
 - مطالبة المنشأة الاستثمارية بالمحاسبة عن استثماراتها في شركة تابعة ذات علاقة بنفس الطريقة في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة (أو أن تقدم فقط بيانات مالية منفصلة إذا كانت كافة الشركات التابعة غير مجمعة).

أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

- معيار المحاسبة الدولي 32: مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية
التعديل على معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية: يبين العرض بعض الجوانب بسبب التنوع في تطبيق المتطلبات على المقاصة مع التركيز على الجوانب التالية:
 - المقصود بـ "الديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة".
 - تطبيق سبل تحقق وتسوية متزامنة.
 - مقاصة مبالغ الضمان.
 - وحدة الحساب لتطبيق متطلبات المقاصة.

أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2014 (تتمة)

- **معيار المحاسبة الدولي 36: إفصاحات المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير المالية**
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض القيمة، تقلل الحالات المطلوب فيها الإفصاح عن المبلغ المسترد للموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد، وتوضح الإفصاحات المطلوبة، كما تقدم متطلب واضح للإفصاح عن معدل الخصم المستخدم في تحديد انخفاض القيمة (أو عمليات عكس انخفاض القيمة) حيث يتم تحديد المبلغ المسترد (على أساس القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع) باستخدام أسلوب القيمة الحالية.

أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

- **معيار المحاسبة الدولي 39 استحداث المشتقات واستمرار محاسبة التغطية**
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: يبين التحقق والقياس عدم الحاجة إلى وقف محاسبة التحوط إذا تم استبدال مشتقات التحوط، شريطة الوفاء بمعايير معينة.

يشير الاستبدال إلى حدث توافق فيه الأطراف الأصلية على قيام أحد الأطراف المقابلة للمقاصة أو أكثر باستبدال الطرف المقابل الأصلي ليصبح الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الأطراف. لتطبيق التعديلات ومواصلة محاسبة التحوط، يتعين إجراء استبدال لطرف مقابل مركزي كنتيجة للقوانين أو التعليمات أو إصدار القوانين أو التعليمات.

أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

- **تفسير لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب**
يقدم التفسير إرشادات بشأن متى يتم إثبات التزام لضريبة تم فرضها من قبل الحكومة، بالنسبة للضرائب التي تمت المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وتلك التي يكون فيها توقيت ومبلغ الضريبة مؤكدا.

يعرف التفسير الحدث الملزم للتحقق من التزام على أنه النشاط الذي يؤدي إلى دفع الضريبة وفقا للتشريع ذو الصلة. وهو يقدم الإرشادات التالية بشأن تحقق التزام بدفع الضرائب:

- يتم إثبات الالتزام تدريجيا إذا وقع الحدث الملزم على مدى فترة من الزمن.
- إذا أدى التزام إلى الوصول إلى الحد الأدنى، فإنه يتم إثبات الالتزام عند الوصول إلى هذا الحد الأدنى.

أصبحت التعديلات سارية في 1 يناير 2014. ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة.

إن المعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى السارية على السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 لا تعتبر مادية للشركة.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد

لم يتم تطبيق عدد من المعايير والتعديلات والتفسيرات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2014 عند إعداد هذه البيانات المالية. من غير المتوقع أن يؤثر أي منها بشكل جوهري على البيانات المالية للشركة باستثناء ما يلي:

يتعلق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "التصنيف والقياس" بتصنيف وقياس والاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية. صدرت النسخة الكاملة من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014. وهو يحل محل الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يظل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لكنه يبسط نموذج القياس المختلط ويضع ثلاث فئات أساسية لقياس الموجودات المالية؛ وهي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها الخاصة بالأصل المالي. يتطلب قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع إمكانية غير قابلة للإلغاء لإدراج التغييرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند بدء الاستثمار وليس التدوير. يوجد الآن نموذج جديد للخسائر الائتمانية المتوقعة يستبدل

نموذج خسائر انخفاض القيمة المتكبد في معيار المحاسبة الدولي 39. بالنسبة للمطلوبات المالية، لم يكن هناك تغيرات في التصنيف والقياس فيما عدا تحقق التغيرات في المخاطر الائتمانية الخاصة بها في الدخل الشامل الآخر، وللمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يقلل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من متطلبات فعالية التغطية من خلال استبدال الاختبارات الواضحة لفعالية التغطية. كما يتطلب علاقة اقتصادية بين البند الذي تم تغطيته وأداة التغطية وبالنسبة "المعدل التغطية" يظل كما هو حيث يتم استخدام إدارة واحدة فعلياً لأغراض إدارة المخاطر. لا يزال هناك حاجة لتوثيق حديث لكن مختلف عن الذي يتم إعداده حالياً بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. يسري المعيار للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. لم تقم الشركة بعد التأثير الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: "الإيرادات من العقود مع عملاء" يتناول تحقق الإيرادات ويضع مبادئ تقديم تقارير بمعلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول طبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن عقود المنشأة مع العملاء وقيمتها وتوقيتها وعدم التأكد منها. تسجل الإيرادات عند حصول العميل على السيطرة على بضاعة أو خدمة ما وبهذا يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على منافع البضاعة أو الخدمة. يحل المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 18: "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11: "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة. يسري المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

لا توجد معايير دولية للتقارير المالية أو تفسيرات للجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أخرى غير سارية بعد ويتوقع أن يكون لها تأثير مادي على الشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC.

3.2 اسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهي عملة التشغيل للشركة.

وفيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية:

3.3 اصول غير ملموسة

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة المتمثلة في المبلغ المدفوع للحصول على الأصول غير الملموسة، ولاحقاً للإعتراف المبدئي يتم إظهارها بالتكلفة ناقصاً أي هبوط في القيمة.

يتم معاملة الأصول غير النقدية المحددة المدة المقتناة، المتعلقة بالأعمال والتي يتوقع أن ينتج عنها منافع مستقبلية، كموجودات غير ملموسة. يتم إدراج الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد بالتكلفة ناقصاً الإطفاء وخسائر الانخفاض في القيمة، لا يتم إطفاء الموجودات الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، ويتم إختبارها سنوياً لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في القيمة.

3.4 انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

بتاريخ كل بيان مركز مالي تجري الشركة مراجعة للقيم الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك دلالة على انخفاض قيمة هذه الأصول. فإن وجدت تلك الدلالة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد مدى مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت)، وفي الحالات التي لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل. وعندما يمكن توفير اسس معقولة ومتسقة للتوزيع فإن أصول الشركة يتم توزيعها أيضاً على أفراديات الوحدات المولدة للنقد أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على مجموعة أصغر من الوحدات المولدة للنقد التي من الممكن أن تحدد لها اسس معقولة ومتسقة للتوزيع.

يتم إجراء اختبار سنوي للأصول غير الملموسة التي لها اعمار انتاجية غير محددة وكذلك للأصول غير الملموسة التي لم تصبح جاهزة للاستخدام، وإن وجدت دلالة على أن أصلاً من المحتمل أن قيمته قد انخفضت يتم تقدير قيمته القابلة للاسترداد.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، وعند تقدير قيمة الاستخدام فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم.

يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية لأموال والمخاطر المحددة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) بأقل من القيمة الدفترية فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف حالاً بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، وعند استرداد خسائر انخفاض القيمة للأصل مستقبلاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد المعدلة بحيث لا تزيد قيمته الدفترية التي تم زيادتها عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة.

يتم الاعتراف باسترداد خسارة الانخفاض في القيمة حالاً في بيان الدخل.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.5 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتباراً من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغيرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصلبات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسملة التحسينات والاستبدالات المهمة للأصول، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

3.6 استثمارات متاحة للبيع

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقاً للتحقق المبدئي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء مععلن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مععلن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً أي خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في الدخل الشامل الآخر ويتم مراكمتها في بند احتياطي القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل للفترة التي حدثت فيها. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل الشامل.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

3.7 الأدوات المالية

يتم إثبات الأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً تعاقدياً في تلك الأداة المالية.

يتم استبعاد إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عند تحويل كل المخاطر والمنافع الجوهرية لهذه الموجودات المالية. يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو سداؤه أو إلغاؤه أو نفاذه.

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية لاحقاً كما هو مبين أدناه.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.7 الأدوات المالية (تتمة)

3.7.1 انخفاض قيمة الموجودات المالية

أ) استثمارات متاحة للبيع

تصنف الشركة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي هي ليست للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كاستثمارات متاحة للبيع وتدرج بالقيمة العادلة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في بيان الدخل الشامل الآخر وضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية باستثناء خسائر انخفاض القيمة، وعند استبعاد الاستثمار أو عندما يتأكد من انخفاض قيمته فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة، التي تم إثباتها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل ويظهر كتعديل إعادة تصنيف ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

ب) زمم مدينة

الزمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مسعرة في سوق نشط. يتم قياس الزمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

يتم تقييم الموجودات المالية للتأكد من وجود مؤشرات لانخفاض القيمة وذلك بتاريخ كل بيان مركز مالي. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي على تأثير التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار نتيجة حادث أو أكثر وقع بعد الإثبات المبدئي للأصل المالي.

وفي حالة الأسهم غير المدرجة المصنفة كممتاحة للبيع فإن الهبوط الجوهري أو الطويل في القيمة العادلة للورقة المالية لأدنى من تكلفتها يعتبر مؤشراً موضوعياً على انخفاض القيمة.

3.7.2 المتطلبات المالية

تتضمن المتطلبات المالية للشركة تمويل من خلال دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى. تقاس المتطلبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، باستثناء المتطلبات المالية للمتاجرة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المدرجة بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل.

التحقق وعدم التحقق

يتم إثبات الأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً تعاقدياً في تلك الأداة.

لا تتحقق الموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) في الحالات التالية:

- انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- احتفاظ الشركة بحق استلام التدفقات النقدية من الأصل إلا أنها أخذت على عاتقها التزاماً لدفع هذه التدفقات النقدية بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "التمريض البيني"
- حولت الشركة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، وإما (أ) أنها حولت بشكل جوهري كل مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) لم تحول أو تحتفظ بشكل جوهري بكل مخاطر الأصل ومنافعه ولكنها احتفظت بالسيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ على نحو جوهري بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل ولم تحول السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل للمدى الذي تستمر فيه الشركة في المشاركة في هذا الأصل.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.7 الأدوات المالية (تتمة)

3.7.2 المطلوبات المالية (تتمة)

التحقق وعدم التحقق (تتمة)

إن الاستخدام المستمر الذي يأخذ شكل ضمان على الأصل المحول يتم قياسه بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والمبلغ الأقصى للبيع الذي يمكن أن يكون مطلوباً من الشركة أيهما أقل.

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال التزام قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغيير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء منه) أو إطفائه أو تحويله إلى طرف آخر ودفع مقابل ذلك، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقترضة، في بيان الدخل.

نمم تجارية دائنة

يتم قياس الذمم التجارية الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو، حسب الفترة الأقصر، حيثما كان ذلك مناسباً.

3.8 المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3.9 نقد بالصندوق ولدى البنوك

يتألف النقد بالصندوق ولدى البنوك من نقد بالصندوق وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك ونقد لدى محافظ استثمارية.

3.10 المخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهرياً أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

3.11 مخصص نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً لائحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام الشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.12 تحقق الإيراد

يتم إثبات الإيرادات من عمولات التداول عند إتمام العملية. يتم الاعتراف بالأرباح المحققة للاستثمارات عند اتمام عملية البيع.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلامها.

يتم الاعتراف بإيرادات الودائع على أساس مبدأ الاستحقاق.

3.13 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في بيان المركز المالي في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.14 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسيين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل الشركة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً. وبالإضافة إلى ذلك تقيم الشركة، من ضمن عوامل أخرى، التغير العادي في سعر السهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة.

تصنيف الاستثمارات

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والالتزامات بالبيانات المالية للسنة القادمة قد تم شرحها فيما يلي:
تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة

- يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:
- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
 - القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
 - التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
 - نماذج التقييم الأخرى

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.
يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة

تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت توجد أي إشارة على انخفاض قيمة الموجودات الملموسة. تتحدد قيمة القابلة للاسترداد للأصل على أساس طريقة "القيمة التشغيلية" للأصل. تستخدم هذه الطريقة توقعات التدفقات النقدية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

مخصص انخفاض قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى

تعكس تكلفة انخفاض القيمة تقديرات الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم قدرة الأطراف المعنية بسداد المبالغ المطلوبة. تستند التكلفة إلى عمر حسابات الطرف والجدارة الائتمانية للعميل وخبرة الشطب التاريخية. سيتم إثبات أية فروق بين المبالغ المحصلة بالفعل في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها في بيان الدخل.

5. أصل غير ملموس

يتمثل هذا البند بشراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة دفترية 15,000,000 دينار كويتي (2013: 15,000,000 دينار كويتي). بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت للأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص مكتب الوساطة من طرف ذي صلة. قامت الإدارة بإجراء دراسة لاختبار فيما إذا كانت هناك هبوط في القيمة. ترى الإدارة أنه لا يوجد هبوط في قيمة الأصل غير الملموسة.

6. مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق.

استثمرت الشركة مبدئياً في هذا النظام مبلغ 337,811 دينار كويتي، وقد أنشئ هذا النظام لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002. إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، بتاريخ 30 نوفمبر 2004، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة قد أصبح 10,000,000 دينار كويتي، وقد تم سداد رأس المال بالكامل. وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام، كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا انتهت علاقة شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام لسوق الكويت للأوراق المالية.

إن الحركة على هذا البند خلال السنة كالآتي:

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
392,705	398,693	مبلغ المشاركة من قبل الشركة في النظام إعادة تقييم الحصة بالقيمة العادلة
5,988	(22,062)	
398,693	376,631	

7. ممتلكات ومعدات

المجموع	مواقف سيارات	معدات	أثاث	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
152,022	1,200	68,252	82,570	التكلفة
24,005	-	23,314	691	الرصيد في 1 يناير 2013
176,027	1,200	91,566	83,261	إضافات
12,309	-	12,309	-	الرصيد في 1 يناير 2014
188,336	1,200	103,875	83,261	إضافات
				الرصيد في 31 ديسمبر 2014
129,047	1,199	56,072	71,776	الإستهلاك المتراكم
12,934	-	8,820	4,114	الرصيد في 1 يناير 2013
141,981	1,199	64,892	75,890	المحمل على السنة
10,828	-	8,474	2,354	الرصيد في 1 يناير 2014
152,809	1,199	73,366	78,244	المحمل على السنة
				الرصيد في 31 ديسمبر 2014
35,527	1	30,509	5,017	القيمة الدفترية
34,046	1	26,674	7,371	في 31 ديسمبر 2014
	%20	%20	%20	في 31 ديسمبر 2013
				معدل الإستهلاك السنوي

8. برامج كمبيوتر

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	التكلفة
216,324	222,801	الرصيد في 1 يناير
6,477	3,000	إضافات
222,801	225,801	الرصيد في 1 يناير
3,000	6,280	إضافات
225,801	232,081	الرصيد في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
97,464	139,312	الرصيد في 1 يناير
41,848	37,029	المحمل على السنة
139,312	176,341	الرصيد في 1 يناير
37,029	36,793	المحمل على السنة
176,341	213,134	الرصيد في 31 ديسمبر
		القيمة الدفترية
49,460	18,947	في 31 ديسمبر
%20	%20	معدل الإطفاء السنوي

9. إستثمارات متاحة للبيع

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
407,474	439,146	إستثمار في أسهم محلية مسعرة
20	20	إستثمارات في اسهم محلية غير مسعرة
124,700	126,400	إستثمارات في اسهم أجنبية غير مسعرة
532,194	565,566	

إن الإستثمارات المتاحة للبيع (أسهم محلية مسعرة فقط) مدارة من قبل طرف ذي صلة (إيضاح 20).

إن الحركة على بند إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة كالاتي:

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
572,951	532,194	الرصيد كما في 1 يناير
20	45,654	إضافات
(66,918)	(7,800)	مبيعات
9,008	(10,271)	المحول إلى بيان الدخل نتيجة بيع إستثمارات متاحة للبيع
17,133	5,789	التغير في القيمة العادلة
532,194	565,566	

10. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
89,923	97,732	مستحق من عملاء
49,133	75,697	عمولات مستحقة
26,596	10,078	مدفوعات مقدمة
4,410	4,410	تأمينات مستردة
27,754	16,911	ذمم موظفين
50,000	50,000	خطابات ضمان
247,816	254,828	

11. ودائع لأجل

بلغ متوسط الفائدة الفعلية السنوي على الودائع لأجل 1.333% (1.175% كما في 31 ديسمبر 2013) وتستحق هذه الودائع خلال ستة شهور من تاريخ ايداعها.

12. نقد بالصندوق ولدى البنوك

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
88,506	5,728	أرصدة لدى البنوك
75,259	64,692	نقد لدى محافظ استثمارية (إيضاح 20)
120	-	نقد في الصندوق
163,885	70,420	

13. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (2013: 20,000,000 دينار كويتي) موزع على 200,000,000 سهم ، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

14. علاوة إصدار

تتمثل علاوة الإصدار والبالغة 750,000 دينار كويتي (2013: 750,000 دينار كويتي)، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال.

15. احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة و تعديلاتهما، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى حساب الاحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% على رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري نظراً لتكبد الشركة خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

16. إحتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يتم استقطاع نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. يتم وقف التحويل بناءً على توصية مجلس الإدارة للمساهمين في الجمعية العامة السنوية. لم يتم التحويل إلى الإحتياطي الإختياري نظراً لتكبد الشركة خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

17. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
75,625	96,658	نم داتنة تجارية
57,218	41,274	إجازات الموظفين المستحقة
27,680	49,728	مصاريف مستحقة
6,502	7,381	أخرى
167,025	195,041	

18. توزيعات أرباح نقدية

يتألف هذا البند كما يلي:

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
23,000	10,000	توزيعات أرباح نظام ضمان عمليات الوساطة
18,478	17,841	توزيعات أخرى
41,478	27,841	

19. مصاريف عمومية وإدارية

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
50,924	84,818	أتعاب ومزايا الإدارة العليا
376,053	396,671	تكاليف موظفين
32,381	35,224	اشتراكات
64,968	64,648	إيجارات
66,672	100,000	ترخيص مزاولة مهنة
6,050	9,600	اعلانات
29,699	7,131	عمولات وسطاء
101,214	158,442	أخرى
727,961	856,534	

20. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	بيان المركز المالي
407,474	439,146	استثمارات متاحة للبيع مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين
75,259	64,692	نقد لدى محافظ استثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين
		بيان الدخل
50,924	84,818	مزايا ورواتب الإدارة العليا
11,500	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

21. معلومات قطاعية

تحدد قطاعات التشغيل الخاصة بها استناداً إلى معلومات التقارير الداخلية للإدارة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، من ثم مطابقتها مع أرباح أو خسائر الشركة. إن سياسات القياس التي تستخدمها الشركة لتقارير القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 هي نفسها التي تم استخدامها في بياناتها المالية السنوية.

تمارس الشركة أنشطتها بشكل رئيسي داخل دولة الكويت وجميع موجوداتها ومطلوباتها داخل دولة الكويت بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ودول أخرى. تعمل الشركة في قطاعين أعمال: الاستثمارات والوساطة المالية. إن التحليل القطاعي لإجمالي الإيرادات والأرباح/(الخسائر) للفترة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات لقطاعات الأعمال هو كما يلي:

فيما يلي ملخص إيرادات و(خسائر)/أرباح وموجودات ومطلوبات الشركة من قطاعات الأعمال:

الإجمالي	وساطة مالية	استثمارات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
513,539	472,487	41,052
(371,880)	(431,668)	59,788
16,456,919	15,756,353	700,566
348,850	348,850	-
16,108,069	15,407,503	700,566
الإجمالي	وساطة مالية	استثمارات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
832,357	776,923	55,434
46,534	(13,126)	59,660
16,833,255	15,893,900	939,355
326,762	326,762	-
16,506,493	15,567,138	939,355

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014
إجمالي الإيرادات
ربح/(خسارة) الفترة

كما في 31 ديسمبر 2014
مجموع الموجودات
مجموع المطلوبات
صافي الموجودات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013
إجمالي الإيرادات
ربح/(خسارة) السنة

كما في 31 ديسمبر 2013
مجموع الموجودات
مجموع المطلوبات
صافي الموجودات

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

(أ) إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدبر الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هو مخاطر أن يفشل احد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته محققاً خسارة مالية للطرف الآخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف الشركة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين. ويتأتى ذلك من خلال تنويع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات أينما كان ذلك ملائماً. إن مبلغ التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لا تختلف مادياً عن القيم الدفترية لها في البيانات المالية.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف لمخاطر الائتمان. إن أقصى صافي تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر	
2014	2013
دينار كويتي	دينار كويتي
254,828	247,816
5,728	88,506
260,556	336,322

قروض وضم مدينة
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (إيضاح 10)
أرصدة لدى البنوك (إيضاح 12)

مخاطر التركيز الائتماني

ينشأ التركيز عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في المنطقة الجغرافية نفسها، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يمكن تحليل الموجودات المالية للشركة التي تحمل مخاطر ائتمانية حسب الإقليم الجغرافي وقطاع الأعمال كما يلي:

القطاع الجغرافي:	
2014	2013
دينار كويتي	دينار كويتي
260,556	336,322
قطاع الصناعة:	
2014	2013
دينار كويتي	دينار كويتي
260,556	336,322

البنوك والمؤسسات المالية

ليس من ممارسات الشركة الحصول على ضمان على القروض والضم المدينة.

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

إن التعرض للمخاطر الائتمانية المحددة ضمن فئة الجودة الائتمانية "مصنفة" عبارة عن أقصى مخاطر للخسائر المالية الناتجة عن عدم وفاء المدين بالتزامه، يتم تقييمها على أنها منخفضة المخاطر. وهي تتضمن تسهيلات إلى شركات ذات مركز مالي ومؤشرات مخاطر وقدرة على السداد مصنفة ضمن فئة جيدة إلى ممتازة. يتضمن التعرض لمخاطر الائتمان المحددة ضمن فئة جودة ائتمانية "غير مصنفة" أو المصنفة ضمن الفئة "قياسية"، كافة التسهيلات الأخرى التي يتوافق أداؤها في السداد تماماً مع الشروط التعاقدية والتي لم "تتخفص قيمتها". إن أقصى مخاطر للخسائر المالية المحتملة على الفئة "غير المصنفة" أو "القياسية" يتم تقييمها على أنها أعلى من مخاطر التعرض المصنفة ضمن فئة "مصنفة".

يتم تصنيف الموجودات غير المصنفة وفقاً للتصنيفات الائتمانية الداخلية للأطراف المقابلة. يمكن تقييم جودة ائتمان الموجودات المالية التي لم ينته تاريخ استحقاقها ولم تتخفص قيمتها بالرجوع إلى معلومات تاريخية عن معدلات التخلف عن الدفع للأطراف المقابلة.

يبين الجدول التالي معلومات تتعلق بالتعرض للمخاطر الائتمانية حسب الجودة الائتمانية للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2014 و 31 ديسمبر 2013.

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

الإجمالي	غير مصنفة فئة قياسية	مصنفة		
		A-	AA-	A+
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
254,828	254,828	-	-	-
5,728	-	908	3,706	1,114
260,556	254,828	908	3,706	1,114

31 ديسمبر 2014

قروض ودمم مدينة
مدينون وأرصدة مدينة أخرى
أرصدة لدى البنوك
الإجمالي

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

الإجمالي	غير مصنفة فئة قياسية	مصنفة		
		A-	AA-	A+
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
247,816	247,816	-	-	-
88,506	-	63,849	332	24,325
336,322	247,816	63,849	332	42,325

31 ديسمبر 2013

قروض ودمم مدينة
مدينون وأرصدة مدينة أخرى
أرصدة لدى البنوك
الإجمالي

فيما يلي تحليل الجودة الائتمانية للموجودات المالية:

2013	2014
دينار كويتي	دينار كويتي
247,816	254,828
247,816	254,828
247,816	254,828
88,506	5,728

مدينون وأرصدة مدينة أخرى

لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تتخفص قيمتها:

- ذمم مدينة من عملاء وموظفين

إجمالي الذمم التي لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تتخفص قيمتها

إجمالي مدينون وأرصدة مدينة أخرى - ناقصا مخصص انخفاض القيمة

أرصدة لدى البنوك لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تتخفص قيمتها

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. ولتحديد هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطات مناسبة وتسهيلات بنكية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(د) فئات الأدوات المالية

2013	2014	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الموجودات المالية
532,194	565,566	إستثمارات متاحة للبيع
221,220	244,750	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
407,161	135,000	ودائع لأجل
163,885	70,420	نقد بالصندوق ولدى البنوك
		المطلوبات المالية
167,025	195,041	دائنون وأرصدة دائنة أخرى

(هـ) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الربح/التكلفة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تأثير التغيرات في معدل ربح/تكلفة الأدوات المالية وأسعار الصرف.

(و) مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تجري الشركة معاملات معينة بالعملات الأجنبية، وبالتالي تتعرض لمخاطر تذبذب أسعار الصرف. تقوم الإدارة بمراقبة المراكز يوميا لضمان بقاء المراكز في الحدود الموضوعة.

(ز) مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية

مخاطر السوق تتمثل في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق. تتكون الأدوات المالية التي تعرض الشركة لمخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية بشكل رئيسي في استثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل واستثمارات متاحة للبيع. تدبر الشركة المخاطر بتنويع استثماراتها على أساس القرار المسبق بتوزيع الأصول على فئات مختلفة والمتابعة المستمرة لأحوال السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات قصيرة وطويلة الأجل في القيمة العادلة. يبين الجدول التالي حساسية التغير في القيمة العادلة نتيجة التغيرات المفترضة المعقولة والمحتملة في الأسعار مع ثبات المتغيرات الأخرى:

التأثير على بيان حقوق الملكية	التغير المفترض في القيمة العادلة	
دينار كويتي	%	
28,278	5±	2014 استثمارات متاحة للبيع
26,610	5±	2013 استثمارات متاحة للبيع

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمة)

(ح) مخاطر معدل الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة في السوق. الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة حيث انها ليس بها موجودات أو مطلوبات مالية ذات فوائد متغيرة بتاريخ البيانات المالية.

(ط) قياس القيمة العادلة

- يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مالية مماثلة.
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار).
 - قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة. إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

31 ديسمبر 2014	المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
استثمارات متاحة للبيع	439,146	126,400	565,546
31 ديسمبر 2013	المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
استثمارات متاحة للبيع	407,474	-	407,474

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقارير المالية. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبانتظام من البورصة، التاجر، الوسيط، مجموعة القطاع، خدمات التسعير أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديدها باستخدام طرق تقييم. تضاعف طرق التقييم هذه استخدام البيانات السوقية المعلنة عند إتاحتها وتعتمد قليلاً قدر الإمكان على التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة إتاحة كافة المدخلات الجوهرية للقيمة العادلة لأداة مالية، تدرج الأداة في المستوى 2.

في حالة عدم استناد إحدى المدخلات أو أكثر على البيانات السوقية المعلنة، تدرج الأداة في المستوى 3.

23. الجمعية العامة للمساهمين

انعقدت الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 28 مايو 2014 وتم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وقررت عدم توزيع أرباح على المساهمين.

24. التزامات رأسمالية

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,000 دينار كويتي صادر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2014 (50,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013).